في صفوف الفلسطينيين. وحسب زاك، فان «مبادرة السلام الاسرائيلية، لم تنبع من الرغبة في تهدئة الانتفاضة... فقد بحثت اسرائيل عن شريك فلسطيني للمفاوضات على الحكم الذاتي. وقد اقترح وزير الدفاع خطة الانتخابات من اجل سدّ الطريق أمام م.ت.ف. تونس. وهو لم يلتفت الى الاقتراح الداعي الى بدء مفاوضات مع ' القيادة الوطنية الموحّدة ' والذي اشترط اثبات قدرتها، اولاً، على ايقاف الانتفاضة لمدة نصف عام. وقد قبل شامير راي [وزير الدفاع]، لان الاقتراح الآخر كان يمكن تفسيره على انه خضوع للانتفاضة. لذلك، طرحت خطة اجراء مباحثات مع فلسطينيين من الضفة [الفلسطينية]، و[قطاع] غزة، من اجل التوصل الى اتفاق بشأن تنظيم انتخابات للممثلين الفلسطينيين، الذين سوف يتمّ التفاوض معهم على تنفيذ فكرة الحكم الذاتي، لقطع الطريق على م.ت.ف. تونس» (معاريف، ١٦/٣/١٩٩٠).

تسييس النزاع

ومهما يكن امر المناورات السياسية الاسرائيلية، الهادفة الى عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فان الأزمة السياسية الحكومية ـ الحزبية، التي تشهدها اسرائيل، في هذه الايام، لن تكون الأزمة الاخيرة، طالما يواصل الاسرائيليون تجاهل المشكلة الاساسية بأبعادها كافة. وان استمرار سياسة المحافظة على الوضع الراهن، وعدم الحسم في التوجّهات الاسرائيلية بخصوص النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، سيبقي باب الأزمات السياسية في اسرائيل مفتوحاً، وهي سوف تدخل في حلقات متصلة من الأزمات، التي ستترك آثاراً مستقبلية، من دون شك، في المزاج الاسرائيلي العام، وعلى شبكة النظام السياسي، القائم هناك منذ اكثر من اربعين عاماً.

فعلى الرغم من التغييرات الجارية كافة، سواء على صعيد الأزمة التي أوجدتها الانتفاضة داخل اسرائيل، ام على صعيد التطورات الاقليمية، والدولية، فلا يزال هناك كثير من الاسرائيليين، وخصوصاً من تيار المعسكر القومي، يبرر استمرار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة، بحجة اهمية المناطق تلك في الدفاع عن «أمن» اسرائيل، او بحجة انها حيوية للمحافظة على الوجود المادي للدولة اليهودية ذاتها. ويتناسى هؤلاء، انه، في الوقت الذي يتحدثون عن أهمية المناطق التي تمّ احتلالها منذ العام ١٩٦٧، للأمن الاسرائيلي، فان النظرية العسكرية الاسرائيلية لم يطرأ عليها أي تبديل بعد العام ١٩٦٧. ولا تزال النظرية تلك تتمسّك بمبدأ الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع، من دون ان تأخذ بالاعتبار الدفاع كاحد العوامل المكوّنة للنظرية العسكرية. وأضاف هؤلاء الى تبريراتهم الأمنية ذريعة اخرى مؤداها انه لو قامت دولة فلسطينية، فانها سوف تتحوّل الى قاعدة لقاتلي حرب العصابات، للقيام بتنفيذ عمليات عسكرية، انطلاقاً من على أراضي تلك الدولة، ضد اسرائيل.

ومن دون شك، فان تطوير انظمة السلاح الحديث، وامتلاك التكنولوجيا العسكرية المتطوّرة، والتي اصبحت في متناول معظم دول العالم، ومنها اسرائيل بالطبع، ألغت، الى حد بعيد، التبريرات والذرائع الاسرائيلية كافة، المستخدمة حججاً للاحتفاظ بالارض كقيمة دفاعية. وقد اصبح واضحاً، حتى لبعض الاسرائيليين، ان تلك التبريرات ما هي الاّ وسائل تستخدم من اجل تسويغ افكار التوسّع واستمرار الاحتلال لدى القادة الاسرائيليين. وفي هذا الاطار، كتب الصحفي ا. شفايتسر انه لو قامت دولة فلسطينية، في المناطق المحتلة، فانها لا تشكّل خطراً على وجود اسرائيل. ورأى ان اهمية تلك المناطق، من الناحية الدفاعية في حالة وقوع هجوم استراتيجي من الشرق، لا تساوي شيئاً. ولن «تكون لقطعة من الارض بعرض ٣٠ ـ ٤٠ كيلومتراً، اهمية كبيرة. فعندما تكون الظروف ملائمة، فان جيشاً حسن التسلّح، ويتمتع بقيادة جيدة، لن يواجه صعوبة في التجاوز السريع، وبسهولة نسبية، لمثل تلك المسافة» (هآرتس، ٢٦/٣/١٩٩٠).

وقد استخف شفايتسر بأصحاب تلك الادعاءات، الذين يربطون بين وجود وبقاء الدولة اليهودية، وبين منح أهمية استراتيجية عليا لمسألة الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، من اجل الغاية عينها. ورأى ان من يدعو الى مثل هذه الافكار، فانه يعني، عملياً، واحداً من امرين: «[فامّا] ان سباق التسلّح الذي تشارك فيه [اسرائيل] منذ اكثر من